



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم الاقتصادية

قسم: علوم اقتصادية

تخصص: تأمينات

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تحت عنوان:

أثر تغيرات سعر الصرف على عمليات إعادة التأمين في الجزائر

- د. لعميد نور الهدى

- شرعة فريد

- تباري محمد

المناقشة

مكونة أمام

لجنة من

السادة

الأساتذة:

الصفة	الأستاذ (ة)
رئيسا	د/- لعجال العمريّة
مقرا (مشرفا)	د/- لعميد نور الهدى
ممتحنا (عضوا)	د/- هادف حيزية

السنة الجامعية: 2019 - 2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء:

الحمد لله الذي وفقنا في دراستنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع، وعلمنا ما لم نكن نعلم وكان فضله علينا عظيماً.

اعترافاً بالفضل وتقديراً للجميل، نتوجه بجزيل الشكر وخالص الامتنان والتقدير إلى الأستاذ الفاضلة "لعميد نور الهدى"، لقبولها الإشراف على هذه المذكرة، وعلى وقتها الثمين الذي خصصته لمراجعتها وتقييمها، وعلى كل نصائحها وملاحظاتها القيمة، فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أفراد كلية العلوم الاقتصادية عامة وإلى جميع الأساتذة والزملاء تخصص تأمينات خاصة، الذين مددوا لنا يد العون وساهموا في هذا العمل سواء بمعلومة وتوجيه أو دعم وتشجيع.

فريد* محمد

شكر و عرفان

قال تعالى: (لئن شكرتم لأزيدنكم)

ابراهيم، الآية: 07.

نحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما ، ونشكره

شكرا جزيلا على كل نعمه، وفضله علينا فالشكر والحمد لله

دائما وأبدا، كما نتقدم بالشكر والعرفان تنشدها خفقات قلوبنا،

وتجمعها باقة من التكريم والتقدير إلى الأستاذة المشرفة د " لعميد نور

الهدى" التي رافقتنا طيلة إعداد هذا البحث بتوجيهاتها القيّمة وإرشاداتها

النيرة.

وقبل أن نمضي نقدم أسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى الأساتذة

المناقشين.

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.



مقدمة

تعد شركات التأمين من المؤسسات الدولية الناشطة لذلك فإنها تتأثر بصورة مباشرة بتغيرات أسعار صرف العملات، مما يحتم عليها ضرورة مواجهة مخاطر تغير أسعار الصرف، وذلك باكتشافها عدة تقنيات لمواجهة مثل هذه المخاطر والحد من تقلبات سعر الصرف على أنشطة شركات التأمين، ولذلك بطلب اللجوء إلى استحداث تقنيات جديدة سواء على مستوى الشركة أو على مستوى السوق لتغطية مخاطر تغيرات سعر الصرف.

فقد تؤدي هذه التغيرات في سعر الصرف إلى تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على أطراف عديدة، فمن ناحية حملة الوثائق قد يظهر عدم كفاية مبالغ التأمين وذلك يؤثر على العلاقة بين شركة التأمين وعملائها خاصة عند تسوية التعويضات التي قد تتعرض لتطبيق قاعدة نسبية، ومن ثم فقد يطرح التساؤل عند عدم جدوى وثيقة التأمين نتيجة لذلك.

وبالنسبة لشركات التأمين قد تتحمل خسائر بسبب سدادها لأقساط معيدي التأمين بالخارج بالعملة الأجنبية مما يلزمها بتدبير المبالغ المطلوبة لسداد حصتها من الأقساط لمعيدي التأمين مقابل قيامها بتحصيل الأقساط من العميل ودفع التعويض.

وتواجه شركات التأمين المحلية تحديات كبيرة قد تصل إلى حد فجعل شركات الإعادة العالمية تخرج من حصتها في الإتفاقية لتأخر حصولها على حصتها من الأقساط لأكثر من ستة أشهر.

والمشكلة لا تكمن فقط في تأخر سداد أرصدة معيدي التأمين وإنما حين يصل لشركة التأمين تعويض لعميل، فإن شركة الإعادة ترفض السداد لعدم حصولها على مستحقاتها وهو ما يجعل شركات التأمين في هذه الحالة محتفظة بالخطر كلياً ويدفع الشركات للجوء إلى السوق الموزية وذلك بتدبير مايلزم من العملة وأن القيود التي تضعها البنوك على تحويل الجولار للخارج ووضع الغذاء والدواء من الأولوية وإعتبار تدبير العملة الأجنبية لشركات التأمين من الموضوعات الثانوية يؤدي إلى زيادة حدة المشكلة.

وأنى التأثير لا يقف عند حد إتفاقيات إعادة التأمين الكلية بل يمتد إلى العمليات الإختيارية التي تعيدها شركة التأمين إلى شركة الإعادة حالة بحالة خاصة في العمليات

الكبرى والتي كانت تحقق منها شركات التأمين فائضا تأمينيا ، وهي اتفاقيات لا بد أن تسددها شركة التأمين فور الحصول على القسط من العملية حتى لا تمتنع شركة الإعادة عن التعويض في حال وقوع الخطر .

الإشكالية : كيف تؤثر تغيرات سعر الصرف على عمليات إعادة التأمين في الجزائر؟.

التساؤلات: إلى جانب الإشكالية المطروحة يمكن طرح الأسئلة التالية :

- 1- ماهو مفهوم أسعار الصرف ؟ ، وماهي عمليات إعادة التأمين ؟.
- 2- ماهي طرق إعادة التأمين ؟.
- 3- كيف تتأثر شركات التأمين من خلال العلاقة بين عمليات إعادة التأمين
- 4- هل نشاط إعادة التأمين متطور في الجزائر؟.

الفرضيات:

1- هناك تأثير كبير على شركات إعادة التأمين عندما يكون هناك تغير في سعر الصرف.

2- التحكم في إدارة أخطار سعر الصرف وإدارته بكفاءة يساعد على تجنب الأخطار في شركات التأمين، التي تعتبر أحد العوامل المحددة لسياسات شركات إعادة التأمين.

المنهج المتبع:

وللإجابة على هذه التساؤلات إعتدنا المناهج التالية:

في ما يخص الجانب النظري أعتدنا على المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة (فترة) ، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين.

- حيث تناولنا في الفصل الأول عموميات حول (أثر تغيرات) سعر الصرف وعمليات

إعادة التأمين ، وقمنا بتقسيمه إلى مبحثين.

المبحث الأول يتناول تغيرات أسعار الصرف ومخاطرها

المبحث الثاني تناولنا فيه مفاهيم عامة حول عمليات إعادة التأمين.

الهدف من الدراسة : بعد الإجابة عن التساؤل الرئيسي وإختبار فرضياته تهدف الدراسة إلى توضيح قدر المستطاع أثر تغير سعر الصرف على شركات إعادة التأمين في الجزائر .

أسباب إختيار البحث:

1- أسباب موضوعية :

- معرفة أثر تغير سعر الصرف على عمليات إعادة التأمين.
- إضافة مذكرة جديدة إلى المكتبة الجامعية.

2- أسباب ذاتية : يمكن إبرازها في مايلي:

- الرغبة في دراسة الموضوع وإثراء معارفنا في مجال تخصصنا
- إنسجام الموضوع مع تخصصنا في الدراسة.

حدود البحث : هناك حدود لدراسة هذا الموضوع والتمثلة كالاتي :

- **الحدود المكانية :** الجزائر هو دراسة أثر سعر الصرف وكيفية تأثيره على شركات إعادة التأمين.

- الحدود الزمانية :

أهمية البحث :

- يشكل هذا البحث مساهمة كبيرة في بناء إطار نظري ومفاهيمي متكامل عن سعر الصرف وعمليات إعادة التأمين.

- معرفة الأسباب الرئيسية التي أدت بشركات التأمين اللجوء إلى إعادة التأمين.

- دراسة تقلبات سعر الصرف بغية الوصول إلى معرفة أثره على عمليات إعادة التأمين.

- تحليل أخطار تغير سعر الصرف واثره على عمليات إعادة التأمين .

الفصل الأول:

عموميات حول أثر تغيرات سعر

الصرف وعمليات إعادة التأمين

تمهيد :

تعد مسألة تقلبات سعر الصرف إشكالا مطوح منذ أمد طويل في علم لإقتصاد الدولي وقد تزايد الاهتمام به أكثر عقب إنهيار نظام بريتن وودز، لأسعار الصرف الثابتة حيث أصبحت البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي حرة في إختيار نظام الصرف بموجب إتفاقية الصندوق، وفي هذا السياق يأتي هذا الفصل للإلقاء مزيد من الضوء على الجدل الدائر حول مسألة تغيرات أسعار الصرف من خلال المباحث التالية:

1. مدخل لدراسة سعر الصرف

2. مفاهيم عامة حول عمليات إعادة التأمين

المبحث الأول : تغيرات أسعار الصرف و مخاطرها

تمهيد:

نتطرق في هذا المبحث إلى أهم مفاهيم أسعار الصرف ومحدداتها ووظائفها

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول سعر الصرف

تمهيد:

يتناول هذا المطلب تعريف سعر الصرف وصيغه وأهم أنواعه

فرع 1: تعريف سعر الصرف

أولاً: مفهوم سعر الصرف

تعريف: إن العلاقة بين الدولة والعالم الخارجي تطرح لنا مشكلة ذات طبيعة نقدية أي كل وسيط يرغب في شراء منتجات من دولة أخرى فإنه يجب أن يفتني عملة هذه الدولة¹، ولتغير عملة لا بد من وجود نسبة لمبادلة العملة ويسمى هذا بالصرف².

تعريف 2: سعر تبادل العملات بين بعضها البعض³.

تعريف 3: عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس⁴.

ويمكن القول أنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو العكس⁵.

أي أنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات العالم¹ وتكتب تسعير العملات الصعبة بطريقتين:

¹ موسى سعيد مطر، سعر الصرف، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية 2007 ص 43.

² عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 113.

³ عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج احتلال ميزان المدفوعات، دار النهضة مصر، ص 112.

⁴ سلمى دوجي، دار التأمين، دار النهضة، بيروت 2008، ص 03.

⁵ عيسى محمد غزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية، المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 15.

التسعيرة المؤكدة: تبين هذه الطريقة عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تشتري مقابل وحدة من العملة الوطنية².

التسعيرة الغير مؤكدة : هي عكس الأولى فهي تبرز الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملات الاجنبية.

ثانيا: صيغ سعر الصرف: يوجد أربع صيغ لسعر الصرف هي:

سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة بلد ما التي يمكن تبادلها مع بلد آخر ن حيث يتم تبادل العملات أو عملية بيع وشراء العملات حسب قيم هذه العملات³ وتستطيع القول أنه يوجد سعر الصرف اسمي يكون أساس المبادلات التجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي الخاص بالأسواق الموازية⁴.

ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما طبقا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة م... ، أي يمكن لهذا الشعر أن يتغير حسب تغير طلبه وعرضه ، أو بسبب نظام الصرف المعتمدة في البلد ، أي أن سعر الصرف الاسمي هو سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ القوة الشرائية للعملة بعين الاعتبار.

سعر الصرف الحقيقي: هو السعر الذي منح العملة المحلية قيمتها الحقيقية وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية اذ هو مقياس القدرة على المنافسة والمتعاملين الاقنصاديين يعتمدون عليه في اتخاذ قراراتهم، مثلا بلدين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف الحقيقي هو⁵ :

¹ حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء للنشر، ص87.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2006، ص 103.

³ أحمد عادل حفيش.

⁴ - Dominique philon, le taux de change, 3eme edition, paris, 2001, p35.

⁵ موسى سعيد حطر.

حيث أن

TCR: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسي.

Lus: مؤثر الأسعار بأمريكا.

Pdz: مؤثر الاسعار بالجزائر.

نعبر $S/PUS1$ عن القوة الشرائية لدولار الأمريكي في أمريكا أما TCN/Pdz فتعبر عن القوة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي ينعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا، والقوة الشرائية في الجزائر وكلما زاد سعر الصرف الحقيقي، كملت زادت القدرة التنافسية.

سعر الصرف الفعلي¹: هو متوسط عدة أسعار صرف ثنائية أي متوسط سعر عملة ما بالنسبة لمجموعة أو عملة من العملات الاجنبية، ويدل على مدى تطور عملة ما بالنسبة لسلة العملات، فمعدلات الدول التي لا تمثل أهمية كبيرة في التجارة الدولية تعطي وزنا منخفضا، بينما تعطي عملات الدول الهامة في التجارة الدولية تعطي وزنا أكبر وغالبا ما نستعمل سلة من العملات الاجنبية يتراوح عددها من 20 الى 25 عملة اجنبية، وبهذا فان سعر الصرف الفعال يتحدد بعاملين هي:

عدد العملات الاجنبية المختار في سلة في سلة العملات و الأوزان النسبية التي تعطي لكل عملة أجنبية².

سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر اسى فهو متوسط لعدة أسعار صرف، وهو القيمة الحقيقية للعملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية أي أساس تعادل القوي الشرائية النسبية

¹ سلمى دوجي، مرجع سابق، ص 05.

² مينة دوقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص 41.

للعاملين في الدولتين ، ومنه هذه السعر يقيس كيفية تغير سعر الصرف بلد تجاه شركاته التجارية

الفرع 2: أنواع سعر الصرف:

سعر الصرف العاجل (الحاضر) Spot Rate: هو مبادلة عملة محلية بعملة اجنبية شرط أن تكون عملية دفع وتسليم العملتين فورية أو خلال مدة زمنية لا تتجاوز يومين من تاريخ الانفاق وميزة هذا النوع من سعر الصرف التغير المستمر وفق لعرض العملات والطلب عليها¹.

سعر الصرف الآجل For Word Rate: هو السلع المحدد لبيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق التاريخ ايرام عقد الصفقة أو يحدد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس تاريخ ايرام عقد الصفقة مثلاً: يستطيع أحد الاقتصاديين أن يدخل في اتفاق اليوم مع البنك لشراء 2000 يورو وتسلم بعد ستة أشهر من اليوم بسعر 1 يورو: 1.15 دولار ستة أشهر يحصل هذا التعامل على 2000 يورو مقابل 2150 دولار بعض التطور عن ماهية سعر اليورو في ذلك الوقت

وعادة ما يكون السعر الآجل للعملة الأجنبية مقيم بعلاوة أو خصر في السعر الحاضر، فاذا الأجل أكبر من الحاضر، يكون السعر الآجل علاوة عن السعر الحاضر، أما اذا كان السعر الآجل أصغر السعر الحاضر فان السعر الآجل يكون يخسر عن السعر الحاضر ، وبحسب العلاوة أو الخسر وفق لما يلي² :

$$\text{العلاوة أو الخسر} = (\text{السعر الآجل} - \text{السعر العاجل}) * 100 / \text{السعر العاجل}$$

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف الحاضر} + \text{ثمن التأجيل}^3.$$

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر 2003، ص189.

² سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان 20092010، ص 43.

³ عرفان تقي الحسن، التمويل الدولي، دار محلاوي، ط1، عمان، 1999، ص 158.

المطلب الثاني: محددات ووظائف سعر الصرف

تمهيد:

يتناول هذا المطلب محددات سعر الصرف ووظائفه.

يتبع سعر الصرف محددات معينة توضح الوضعية الحالية التي يكون عليها سعر الصرف والوظائف التي يمكن أن يقوم بها.

الفرع الأول: محددات سعر الصرف:

دوما ما تتعرض العملة الى تغيرات متواصلة تتسبب بتغير المعاملات الاقتصادية للدولة بسبب عوامل معينة نذكر منها:

التغيرات في قيمة الصادرات و الاستيرادات: اذا زادت الصادرات مقابل الوردات فسوف ترتفع قيمة العملة نتيجة لتزايد الطلب الأجنبي عليها مما يحفز على الاستيراد وهذا ما يعيد التوازن لسعر الصرف.

تغير معدلات التضخم: يتسبب التضخم الداخلي بتراجع قيمة العملة في سوق الصرف، وفي حالة الركود ترتفع قيمة العملة لو افترضنا ارتفاع قيمة عملة بلد ما بنسبة 15% مع استقرار مستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى، فالتضخم الداخلي في هذا البلد سيجعل طلب المستهلكين على السلع الخارجية يزداد وأيضا الطلب على العملات وكنتيجة للأسعار المرتفعة من سلع هذا البلد وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف.

التغير في معدلات الفائدة: إن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في البلد تجذب رأس المال الأجنبي يؤدي إلى ارتفاع قيمة لعملة في سوق الصرف الأجنبي¹

أما في حالة العكس عن ارتفاع معدلات الفائدة لدى البلدان الأجنبية سيجعل المستثمرين المحليين يرغبون في استبدال عملتهم بعملات تلك الدول، لتحصيل أرباح في السوق

¹ بسمة موزي.

الخارجية، أي أن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيؤدي للزيادة على طلب العملات مما يؤثر على سعر الصرف.

التدخلات الحكومية : يحدث هذا عندما يريد البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة، لماذا لا يتلائم مع سياسة المالية والاقتصاد
العوامل السياسية والعسكرية : تكون في أحيان كثيرة متعلقة بالأخبار والنشرات المالية او تصريح لمسؤول معين، فتؤثر على المتعاملين في أسواق العملات الذين غالبا يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه الأخبار.

الفرع الثاني: وظائف سعر الصرف

أبرز هذه الوظائف التي يقوم بها سعر الصرف في التعاملات الإقتصادية هي¹ :
اولا: وظيفة قياسية : سعر الصرف من أثر الوسائل ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلفها يتتجوته مع أسعارها في السوق الدولية، وبالتالي يعتبر سعر الصرف الرابط بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية.
ثانيا: وظيفة تطويرية يؤثر سعر الصرف على الجانب السلعي للتجارة الخارجية للدول حيث يلعب دورا هاما في بطوير مبادرات دولة ما بالنسبة لدول أخرى، وكذلك قد يتسبب في الاستغناء عن قطاعات صناعية كبيرة الاستراد الأقل سعرا من الاسعار المحلية.
فمثلا ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار يحفز الدولار الأوروبيين على شراء السلع الأمريكية الأرخص سعرا مقارنة بأوربا مما يزيد الصادرات الأمريكية.
ثالثا: وظيفة توزيعية: تتمثل في توزيع الدخل القومي العالمي بين مختلف بلدان العالم، ولان سعر الصرف مفيد بالتجارة الخارجية، فله وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي.
فكل ما يصاحب عملية تغير القيمة الخارجية لعملة ما سواء بالزيادة أو النقصان ستؤثر على حجر احتياطات البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

¹ سامي عفيفي حائر، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية للنشر، مصر، 1987، ص 149.

مثال زيادة اليورو مقابل الدولار سيجعل أمريكا تدفع دولارات زائدة على كل ما نستورده من أوروبا ويقابل نسبة هذا الارتفاع في اليورو ومقابل الدولار، مما يؤثر على احتياطات أمريكا من اليورو في مقابل رفع احتياطات أوروبا من اليورو.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول عمليات إعادة التأمين

تمهيد:

نتطرق في هذا المبحث إلى نشأة ومفهوم عمليات إعادة التأمين بالإضافة إلى العاصر الأساسية في إعادة التأمين وأهم مبادئ ووظائف إعادة التأمين.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم عمليات إعادة التأمين

تمهيد:

نتناول في هذا المطلب نشأة وتعريف عمليات إعادة التأمين .

الفرع 1: نشأة وتطور عمليات إعادة التأمين:

ليس هناك ما يدل بشكل قاطع على بداية ممارسة أعمال إعادة التأمين غير أن الباحثين يرجعون أن ممارسة هذه الأعمال كانت معاصرة لبداية جماعية للو ممارسة أعمال التأمين البحري خلال القرن الرابع عشر، وقد عللوا هذا الاعتقاد بأن الدافع الذي حمل التاجر على تأمين بضاعته أو سفينته من الأخطار البحرية، يقصد نقل عبئ الخسارة المحتملة إلى كامل المؤمن قد يكون أيضا هو نفس الدافع الذي حمل المؤمن على مقاسمة هذا العبئ مع شخص آخر هو معيد التأمين وعلى رأي هؤلاء الباحثين، فإنه بالرغم من أن ممارسة أعمال التأمين البحري من قبل هيئات محترفة، قديم أن خلال القرن السابع عشر¹ .

إلا أن هناك أدلة تشير إلى أن هذه الأعمال كانت تمارس بشكل فردي منذ القرن الرابع عشر، وأن الأشخاص الذين كانوا يمارسون هذه الأعمال في البداية متحفظين في قبول تغطية أخطار تتجاوز قيمة تأمينها حدود مقدرتهم المالية، وبمرور الزمن، ونتيجة لزيادة

¹ بهاء بهيج شكري، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة الأردن، 2008، ص 29.

الطلب على التأمين البحري اعباء الخطر مع شخص آخر يشاركونه في تحمل جزء من المسؤولية الملقاة على عاتقهم وبذلك توصلوا الى الصورة الأولى لاعادة التأمين¹.

ويصرف النظر عن هذا الرأي المبني الافتراضي، فإنه من الثابت بشكل قاطع أن أعمال إعادة التأمين البحري يمارس على نطاق واسع خلال القرن الثامن عشر، بدليل صدور قانون في المملكة المتحدة سنة 1776، يقضي ببطان عقود إعادة التأمين البحري، ما لم يكن ابرامها قد تم من أجل حماية حقوق المؤمن له في حالة اعسار أو افلاس أو مون المؤمن². كما مدرسته 1735 قرار يتيح لأي مؤمن ان يعيد التأمين على أي تأمين حصل عليه، مما يدل على أن ممارسة أعمال إعادة التأمين لا تكن قاصرة على التأمين البحري، حيث أطلق بموجب قانون صدر في السنة المذكورة، وحيث ان الطلب على إعادة التأمين في ذلك الوقت كان قاصرا على تغطية خطر واحد معين بالذات، في المؤكد أن الطريقة الأولى لممارسة كانت هذه الاعمال تمارس من قبل شركات تأمين المباشر كجزء من اعمالها ، وكانت هذه الشركات تتبادل فيما بينها عمليات إعادة التأمين بشكل متقابل ليس على أساس إسناد خطر مقابل خطر بل على أساس ان يكون مجموع ما يسند من شركة لآخري خلال سنة واحدة متوازنا مع الاسناد المتقابل من الشركة الأخرى المسند لها ، و كانت العلاقة بين الشركتين أشبه بالعلاقة بين المؤمن والمؤمن له ، إذا كان على أي من الشركتين المتبادلتين عندما يناشر الاسناد ان نصرح للشركة الممتد لها³.

وبمرور الزمن ، واسناد محافظ شركات التأمين المباشر، نتيجة زيادة الطلب على التأمين وظهر أنواع جديدة منه، اصبح إعادة التأمين الإختياري الذي يعتمد على إعادة تأمين كل خطر على حدى، ويتطلب التصريح بالظروف المادية المتعلقة به، مع حق معبد التأمين بالرفض، لايتماشى مع الرغبة في تغطية كامل محفظة الأخطار بشكل فوري غير معلق

¹ بهاء بهيج شكري، التأمين البحري في التشريع والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص589.

² بهاء بهيج شكري، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص30.

³ محمد الصالح الصدفي، التأمين ورياضياته، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 256.

على قرار معيد التأمين وفي محاولة لازالة عيوب إعادة التأمين الإختياري حصل تطور مهم خلال القرن التاسع عشر، في ممارسة أعمال إعادة التأمين وكانت أول مظاهر هذا التطور¹، ظهور طريقة جديدة لإعادة التأمين تتم بموجب اتفاقية يستمر نفاذها لفترة غير محدودة، وتغطي كافة الأخطار من صنف معين، والتي يتم قبولها من طرف المؤمن المباشر خلال فترة نفاذ الاتفاقية، و يكون معيد التأمين بموجبها ملزما بصور اجبارية بقبول كل ما يسند له من هذه الأخطار بشرط أن يلتزم المؤمن المباشر بدوره بإسناد الجزء المتفق عليه من جميع الأخطار التي يؤمن عليها من الصنف المغطى بالاتفاقية وكانت اول اتفاقية من هذا النوع قد أبرمت في اوربا سنة 1821 تبعتها اول اتفاقية أخر أبرمت في المملكة المتحدة سنة 1824 فعرفت هذه الطريقة بطريقة اعادة التأمين الاتفاقي أو الاجباري أما المظهر الآخر لهذا التطور فقد تمثل في تأسيس شركات متخصصة باعادة التأمين يختصر نشاطها بهذا العمل ولا تتنافس الشركات للتأمين المباشر في ممارسة التأمين المباشر، فقد كانت الشركة المسماة كولونيا التي تأسست سنة 1846 أول شركة من هذا النوع تتم تبعنها شركات متخصصة أخرى ، وقد ادى تأسيس الشركات المتخصصة الى زيادة الطلب على اعادة التأمين لما يتضمنه من سعة في التغطية وفازام لمعبد التأمين بقبول كل ما سند اليه.

الفرع 2: تعريف عمليات إعادة التأمين:

اختلفت المفاهيم الفقهية المتعلقة بإعادة التأمين ،ويرجع ذلك بصفة أساسية الى أن إعادة التأمين ينطوي على جانبين، الجانب الأول قانوني والجانب الثاني تقني.

التعريف القانوني:

إعادة التأمين هو عقد يقبل الطرف الأول فيه ويسمى شركة اعادة التأمين أو معبد التأمين، في مقابل قسط أو مبلغ من المال تعويض الطرف الثاني ويسمى شركة التأمين او الشركة

¹ رمضان أبو السعود، (أصول التأمين)، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص45.

المتنازلة أو المسندة عن خسائرها المحتملة، والتي قد تنتج عن وثائق التأمين التي تصدرها للمؤمن لهم تعويضا كليا او جزئيا¹.

اعادة التأمين هو عقد تأمين جديد، منفصل ومستقبل عن وثيقة التأمين الأصلية، ظ على نفس الخطر الذي تم التأمين عليه بموجب وثيقة التأمين الأصلية، التي أصدرتها شركة التأمين وبموجب وثيقة التأمين الأصلية، التي أصدرتها شركة التأمين وبموجب هذا العقد الجديد عقد اعادة التأمين يوافق معبد التأمين على تعويض الشركة المتنازلة عن خسائرها المحتملة والناجمة عن وثائق التأمين الأصلية التي أصدرتها وذلك في مقابل قسط أو مبلغ من المال تدفعه الشركة المتنازلة الى معيد التأمين².

التعريف الفني:

يقصد بإعادة التأمين قيام شركة التأمين بقبول الأخطار ذات المبالغ الكبير ومن ثم توزيع هذا الخطر بإعادة تأمين جزء أو أجزاء منه لدى شركات تأمين أخرى تقوم بالمشاركة بالجزء المخصص لها في تحمل الاخطار بحدود الاجزاء التي تقبلها وذلك مقابل دفع عمولة متفق عليها للشركة الاولى وبالجزء المعاد تأمينه تعمل الشرة الاولى بهذه الحالة عمل التأمين بالوكالة على ان تبقى مسؤولة مباشرة امام العميل³.

ومن مظاهر تطور اعادة التأمين أيضا تأسيس الشركات المتخصصة ظهور ما يعرف بشركات الوساطة لاعادة التأمين، فقد تأسست في المملكة المتحدة شركات ضخمة يقتصر عملها على التوسط بين المؤمن المباشر ومعيد التأمين، إذا أصبحت شركات الوساطة هذه تتولى بنفسها دراسة وتحليل المحافظ التأمينية للمؤمن المباشر ونرشده الى الاتفاقيات التي تتلاءم مع طبيعة أخطار محافظة كما انها تقوم بالتعاقد مع المؤمن المباشر باسمها ولمصلحة معيدي التأمين بصفة وكيل بالعمولة ثم تقوم بتوزيع حصص الاتفاقية على عدد

¹ نبيل محمد مختار، إعادة التأمين، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2005، ص02.

² محمد رقيق المصري، التأمين وإدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 309.

³ عرفات ابراهيم، إدارة التأمين والمخاطر، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان 2011، ص 91.

من المعيددين، الذين تتعامل معهم وتتحصر كافة المراسلات بخصوص أعمال إعادة التأمين وتسوية الحسابات، كما في ذلك تحويل اقساط التأمين وتحويل التعويضات بين المؤمن المباشر وبين شركة الوساطة¹.

إعادة التأمين انفاق داخلي بين هيئتين أو أكثر من هيئات التأمين تقوم الهيئة الأولى بالتنازل عن جزء من كل عملية تأمينية تحصل عليها الهيئة، وذلك مقابل أن تلتزم الهيئة الأخرى بتحمل نسبة من التعويض المدفوع للمؤمن له في حال وقوع الخطر المؤمن منه في صورة حادث حيث تلتزم الهيئة الأولى بسداد مبلغ معين للهيئة الأخرى، وهو نصيب تلك الهيئة من قسط التأمين، وهذا الانفاق قد يكون اتفاق مسبق لكل العمليات التأمينية أو اتفاق حسب كل عملية².

وتسمى الهيئة الأولى بالمؤمن الأصلي أو الهيئة المتنازلة أو الهيئة المتنازل لها، أو هيئة إعادة التأمين أو معيد التأمين وقد يكون معيد التأمين متخصص في إعادة التأمين فقط، أو يقوم بقبول العمليات التأمينية المختلفة بالإضافة إلى قبول عمليات إعادة التأمين³. ويلاحظ أن عملية إعادة التأمين تتم بين المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين دون موافقة أو علم المؤمن له، وعلاقة المؤمن له علاقة مباشرة مع المؤمن الأصلي فقط ولا يمكن له الرجوع على هيئة إعادة التأمين⁴.

المطلب الثاني: العناصر الأساسية في عمليات إعادة التأمين.

تقوم عمليات إعادة التأمين على مجموعة من العناصر وهي كالتالي⁵:

- المؤمن المباشر:

¹ بهاء بهيج شكري، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 32.
² أسامة عزمي سلام، أسطوري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 170.
³ خالد راغب الخطيب، التأمين من الناحية المحاسبية والدقيقة، دار كنوز للنشر والتوزيع عمان، 2009، ص 79.
⁴ ثناء محمد طميعة، محاسبة شركات التأمين، مرجع سبق ذكره، ص 78.
⁵ أسامة عزمي سلام، إدارة الخطر والتأمين، مرجع سبق ذكره، ص 170.

وهو المؤمن الأصلي والذي يقوم بالتنازل عن حصته من العملية لمعيد واو معيدي التأمين وبالتالي فانه يقوم بنقل جزء من الخطر الى هيئة او هيئات إعادة التأمين.

- معيد التأمين:

الهيئة التي تقبل أعمال إعادة التأمين، وقد تكون هيئة مهمتها الأساسية إعادة التأمين أو يمارس نشاط إعادة التأمين الى جانب أعمالها التأمينية الأخرى.

- المبلغ المعاد تأمينية:

وهو المبلغ الذي يتنازل عنه المؤمن الاصلي الى هيئة إعادة التأمين.

- المبلغ المحتفظ به:

وهو الفرق بين مبلغ التأمين الذي اتفق المؤمن الأصلي مع المؤمن له على دفعة عند وقوع الخطر هو المبلغ المعاد تأمينه لدى هيئة إعادة التأمين.

- عمولة إعادة التأمين:

وهو ذلك المبلغ الذي تتقاضاه هيئة التأمين المباشر التغطية المصاريف التي تحملتها في سبيل حصولها على تلك العملية.

- عقد إعادة التأمين:

وهو اتفاق بين هيئتين هما المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين¹.

المطلب الثالث: المبادئ القانونية لإعادة التأمين:

ان المبادئ القانونية الأساسية لاعادة التأمين هي نفسها المبادئ التي تنطبق على التأمين وهي:

- مبدأ المصلحة التأمينية:

¹ علي محمد يدوي، التأمين دراسة تطبيقية، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص 160.

المصلحة التأمينية هي العلاقة المالية المعترف بها قانونياً بين المؤمن له وموضوع التأمين بمعنى أن المؤمن له سوف يستفيد من بقاء موضوع التأمين سليماً¹.

في وثائق الممتلكات فإن موضوع التأمين هو المباني والمخزون والماكينات... الخ. وفي التأمين البحري فإن موضوع التأمين هو السفينة والبضائع... الخ، وفي تأمين المسؤولية فإن موضوع التأمين هو المسؤولية القانونية للمؤمن له للأضرار التي قد يلحقها بالآخرين نتيجة لسهو أو أخطاء ارتكبه كالطبيب الذي قد يخطئ في الجراحة.

وفي وثيقة تأمين الحياة فإن موضوع التأمين هو حياة المؤمن عليه وبالتالي يتضح مما سبق أنه لا يستطيع أحد ان يؤمن على أشياء أو ممتلكات ليس له فيها مصلحة تأمينية². هنالك بعض المصالح التي يصعب تعريفها أو تحديد قيمتها وهي كالتالي:

- خلق المصلحة التأمينية:

في تأمين الممتلكات فإن المصلحة التأمينية تنشأ من امتلاك الشيء موضوع التأمين بالإضافة إلى حالات أخرى حددها القانون، فالأمين له مصلحة تأمينية على الشيء المؤمن عليه... الخ وفي تأمين المسؤولية القانونية التي قد تقع على المؤمن له نتيجة خطأ ارتكبه فالسابق قد يصطدم بالآخرين أو بممتلكاتهم والطبيب قد يخطئ في إجراء الجراحة.

- التقييم المالي للمصلحة:

في تأمين الممتلكات فإن ما يتم التأمين عليه ليس هو المبنى أو المخزون... الخ ولكن المصلحة المالية للمؤمن له في تلك البنود والى تحدد بالمبلغ الذي قد تخسره في حالة

¹ نبيل محمد مختار، (إعادة التأمين)، مرجع سبق ذكره، ص12.

² محمد حسام لطفي، (الأحكام العامة لعقد التأمين)، دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، الطبعة الثانية، دار الجامعية للنشر والطباعة الأردن، 1990، ص17.

هناك موضوع التأمين والا سيكون التعويض ربحاً صافياً للمؤمن له الأمر الذي يتعارض مع مبدأ التعويض ويؤدي إلى اقتعال المؤمن له للحوادث أو زيادة الخسائر¹.

- متى ينبغي وجود المصلحة التأمينية:

في تأمين الحياة ينبغي وجود المصلحة التأمينية للمؤمن له منذ بداية إبرام الوثيقة، وفي التأمين البحري ينبغي وجود المصلحة التأمينية للمؤمن له وقت الخسارة ولا يتطلب القانون وجودها وقت الخسارة ولا يتطلب القانون وجودها وقت الخسارة ولا يتطلب القانون وجودها وقت إبرام الوثيقة، وينبثق ذلك من عادات التجارة البحرية على سبيل المثال تغيير ملكية البضائع أثناء نقلها وتكون وثيقة التأمين البحري مستند رئيسي في تحويل ملكية البضائع أثناء نقلها فيكون لمشتري البضائع مصلحة تأمينية منذ لحظة نقل ملكيتها إليه بالرغم من أنه لم يكن له مصلحة تأمينية وقت إبرام الوثيقة.

- مبدأ التعويض:

غن مبدأ التعويض هو أداة الرقابة على التأمين، ويقضي مبدأ التعويض بإرجاع المؤمن له إلى الحالة المالية التي كان عليها قبل وقوع الخسارة....، فوثيقة التأمين هي عقد تعويض فقط... ولو كان هناك اقتراحاً يمنع المؤمن له من الحصول على هذا التعويض الكامل أو إعطاء المؤمن له أكثر من التعويض الكامل، فإن هذا الاقتراح بالتأكيد خاطئ باستثناء بعض الحالات المتعارف عليها كتطبيق قاعدة النسبية والسماح بالوثيقة أو الوثائق التي تحتوي على حد أقصى للمسؤولية شركة التأمين أو عندما تدفع شركة التأمين التعويض بدون خصم نسب الاستهلاك.... الخ.

ولمبدأ التعويض علاقة لمبدأ المصلحة التأمينية لأن التعويض يجب أن لا يزيد عن المصلحة المالية للمؤمن له في

¹ نبيل محمد مختار، (إعادة التأمين)، مرجع سبق ذكره، ص13.

موضوع التأمين ولأن مبدأ التعويض يعتمد على نفس قواعد التقييم الخاصة مبدأ المصلحة التأمينية والسابق شرحها.

وفق لمبدأ التعويض فإن الشركة المتنازلة يجب أن لا تسترد من المعيد أكثر من قيمة نصية في الخسارة الأصلية التي دفعتها للمؤمن لهم.

- مبدأ منتهى حسن النية:

يشمل مبدأ منتهى حسن النية على عنصرين أساسيين هما: الإفصاح أو الإباحة بالمعلومات وبيان الحالة أو وصف الأوضاع، اذ يجب أن الشركة المتنازلة عن كافة الحقائق الجوهرية للمعيد، وتعتبر الحقائق جوهرية إذ كان لها تأثير على حكم المعيد من حيث قبوله الخطر أو رفضه أو تحديده لسعر إعادة التأمين، كما يجب أن يكون بيان الحالة أو وصف الأوضاع صادقاً وحقيقياً، ويتمثل بيان الحالات في قسيمة إعادة التأمين والاجابة على استفسارات المعيد والاحصائيات المقدمة له.....الخ.

إن الإخلال بمبدأ منتهى حسن النية إخفاء الحقائق الجوهرية، أو تقديم معلومات كاذبة يؤدي الى بطلان عقد إعادة التأمين.

المطلب الرابع: وظائف وأهمية إعادة التأمين

فرع 1: وظائف إعادة التأمين:

إن الوظيفة الرئيسية لإعادة التأمين هي حماية شركات التأمين المباشرة من التقلبات الشديدة في نتائج الاعمال السنوية، فمن المعروف ان حجم الخسائر التي تتعرض لها محافظ التأمين تختلف من سنة لأخرى، بسبب التفاوت في عدد الخسائر أو أحجامها، وفي حالة وجود إعادة التأمين فإن الشركة المباشرة سوف يقع عليها مباشرة عبئ الاختلاف في نتائج الأعمال من سنة لاخرى ولكن إعادة التأمين تعمل على نقل عبئ الخسائر الكبيرة الى معيدي

التأمين، ويتبقى للشركة المباشرة حصتها عن المبالغ التي احتفظت بها، إن حجم الخسائر التي تتحملها شركة التأمين تكون متناسبة مع حدود احتفاظها ومع أوضاعها المالية تساعد إعادة التأمين على توزيع عبئ الخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني لدولة ما إلى خارج حدود الدولة، حيث تشترك في تحملها العديد من شركات وهيئات إعادة التأمين في العالم، وتتضح أهمية هذا الدور لإعادة التأمين في حالة الكوارث الطبيعية وكذلك في حالة حدوث الحريق أو الانفجار الذي تأتي على أحد المصانع الضخمة أو مصافي النفط مثلا في احدى الدول

توفر إعادة التأمين طاقات استيعابية كبيرة لشركات التأمين المباشر بحيث يمكنها من قبول أخطار قد لا ترغب الركة المباشرة في الاحتفاظ بها، وبالتالي فإنها تقبلها لتوفر إمكانية إعادة تأمينها بالكامل ولا شك أن هذا الدور لإعادة التأمين، يمكن شركات التأمين المباشرة من زيادة نشاطها وتوسيع عملياتها بحيث يتحسن مركزها المالي، وكذلك فإن إعادة التأمين تسهل على المؤسسات الصناعية الضخمة أو شركة الملاحة وطيران على سبيل المثال، اسناد جميع عمليات التأمين الى شركة تأمين واحدة، بدلا من الاضطرار الى التعامل مع العشرات بل ربما المئات من شركات التأمين لتغطية مبالغ التأمين الضخمة المتعلقة مثلا بتأمينات إحدى شركات الطيران العالمية.

تقوم إعادة التأمين أيضا بدور هام يمكن أن تطلق عليه الدور التحويلي، وذلك ان هيئات الرقابة والاشراف على شركات التأمين ، تفرض على شركات التأمين الاحتفاظ بحد أدنى للملاءة بحيث أن صافي الأقساط (مخصوصا منها الأقساط المسندة الى معيدي التأمين) يجب أن لا تزيد عن نسبة معينة قيمة رأس المال والاحتياطات الحرة، وفي هذه الحالة فغن اسناد العمليات الى معيدي التامين يخفض من رقم صافي الأقساط.

ويمكن شركة التامين من توسيع محفظتها الاجمالية، دون الحاجة الى زيادة رأس المال، وفي حالات أخرى فغن هيئات الرقابة والاشراف تلزم شركات التأمين بالاحتفاظ بنسبة معينة من صافي الأقساط لتكوين احتياطي لمواجهة الأخطار السارية أو غير المنتهية، وفي هذه

الحالة أيضا فإن الاحتياطي المطلوب تكوينه يحتسب كنسبة مئوية من الأقساط الصافية بعد خصر الأقساط المسندة الى معيدي التأمين وبالتالي تتمكن شركة التأمين من توسيع عملياتها دون الحاجة الى زيادة رأس مال الشركة.

تقوم شركات إعادة التأمين الكبيرة بتقدير العديد من المساعدات الفنية الى عملائها من شركات التأمين المباشر في مختلف أنحاء العالم مثل تدريب الكوادر الفنية أو تقديم المساعدات في تسوية المطالبات الكبيرة ذات الطبيعة الفنية المعقدة، أو تقديم النصح حول الأسعار وشروط التأمين المناسبة للأخطار الكبيرة أو الخاصة مما سبق يتضح الدور الذي تلعبه إعادة التأمين والذي كان أساس التطور صناعة التأمين في عالمنا المعاصر.

فرع 2: أهمية عمليات إعادة التأمين.

إعادة التأمين يعد تحويل جزء أو كل العمال التأمينية التي تتعاقد عليها شركة التأمين إلى شركة تأمين أخرى وتتمثل أهميتها في مايلي:

- زيادة المقدرة الإكتتابية لشركة التأمين حيث تتمكن شركة التأمين عند إعادة التأمين لجزء أو كل الأعمال تأمينية لديها من قبول بعض التأمينات التي تزيد عن حد إحتفاظها، ثم إعادة تأمينها لدى مؤمن آخر.

- إستقرار الأرباح حيث يمكن إعادة التأمين من التقليل من أثر التقلبات الكبيرة في النتائج المالية لشركات التأمين، لسبب التغيرات في الظروف الاقتصادية والإجتماعية والكوارث الطبيعية التي تتعرض لها البلد المؤمن به لدى شركة التأمين.

- تقليل مخصص الأقساط الغير مكتسبة حيث تقلل عمليات إعادة التأمين من حجم مخصص الأقساط المكتسبة المطلوب بموجب القانون.

- تقديم الحماية ضد الخسائر يحث تقدم عملي إعادة التأمين حماية وتقليل لخسائرها حيث تعرضها لخسائر حيث يدفع معيد التأمين جزء أو كل الخسائر التي تتعدى حد إحتفاظ الشركة.

- الحصول على نصائح ومساعدة معيد التأمين حيث يقدم معيد التأمين مساعدات تتعلق بالتسعير وحدود الإحتفاظ وغطاء الوثيقة.

خاتمة الفصل الأول:

لخص هذا الفصل تحديد جملة من العوامل المحددة لسعر الصرف، التي تمثلت في سعر الصرف الحقيقي والإسمي والفعلي، وظائف أسعار سعر الصرف ومعدل إعادة الخصم.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف
على عمليات إعادة التأمين في
الجزائر

مقدمة الفصل الثاني:

من خلال الفصل أول وبعد معرفة بعض محددات سعر الصرف من الناحية النظرية سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة من الناحية التحليلية وذلك باتباع خطوات منهج الاقتصاد القياسي والإحصائي، معتمدين في ذلك على الدراسات السابقة والسالف ذكرها في الفصل الأول، وسنقوم باختيار بعض النماذج ومن بعدها التنبؤ بقيم سعر الصرف المتبع في الجزائر، مع تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال المباحث التالية:

- نظام الصرف المتبع في الجزائر.
- شركات إعادة التأمين في الجزائر وعملياتها.

المبحث الأول: نظام الصرف المتبع في الجزائر

لقد تبنت السلطة النقدية خطوات تدريجية للوصول بالدينار الجزائري إلى هذا الشكل من أشكال التعويم، فكانت البداية الفعلية لانطلاق خطوات تحرير سعر صرف الدينار مباشرة بعد الأزمة البترولية التي مست الاقتصاد الجزائري، وتركته في نفس الوقت يستفيد من الأخطاء والفراغات الموجودة على مستواه. فكان للدينار الجزائري نصيب لا بأس به من حمل الإصلاحات التي اتخذت في شأن الإقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر.

طرح الدينار الجزائري عام 1964 للتداول بدلا من الفرنك الجزائري عملة رسمية، واستمرت الجزائر عضوا في منطقة الفرنك الفرنسي*، وعند تعويم الدولار الأمريكي في عام 1971، أبقى الجزائر على صلتها بالفرنك ولم يتغير المحتوى الذهبي للدينار مما رفع سعره مقابل الدولار. لكن صلة الدينار بالفرنك الفرنسي قطعت، وحاليا يتحدد سعر الدينار بربطه بسلة عملات مختلفة يختارها البنك المركزي الجزائري. وقد مر نظام الصرف الجزائري بالمراحل التالية:

1. مرحلة ثبات الدينار إلى الفرنك الفرنسي: تم إنشاء الدينار الجزائري في أبريل 1964 الذي كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي، تعويضا للفرنك الفرنسي الذي تم التعامل به مباشرة بعد الإستقلال، وهذا على أساس 1 دينار جزائري = 1 فرنك فرنسي، أي 180 ملغ من الذهب الخالص، ويبرر هذا التثبيت ضمن النظام السائد، الذي يقضي بتسخير كل الأدوات

* تعتبر منطقة الفرنك منطقة نقدية واقتصادية وثقافية موحدة، تجمع اليوم فرنسا و اربع عشرة دولة من إفريقيا هي: الدنبن، بوركينا فاسو و ساحل العاج، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال وتوغو، و غرب إفريقيا الكاميرون، إفريقيا الوسطى، الكونغو، غينيا الإستوائية، الغابون، التشاد في إفريقيا الوسطى وجزر القمر.

الإقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية¹، إلى غاية تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968 التي عرف فيها الدينار الجزائري انخفاض طفيفة، وتزامنت كذلك هذه الفترة مع تطبيق مخطط ثلاثي أول (1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر صرف الدينار، هذا ما جعل الدينار الا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال فترة ما بين أوت 1969ديسمبر 1973.

2. مرحلة الربط إلى سلة من العملات: أمام انهيار نظام بريتن وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات في سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة دولية²، قصد الحفاظ على استقراره وكذا استقلاليتته عن ايه عملة من العملات القوية، واستمر هذا النظام لفترة طويلة إلى غاية سنة 1994.

3. نظام جلسات التثبيت: اعتبرت هذه المرحلة بمثابة إعلان عن بداية مرحلة التحرير الفعلي للدينار، التي تزامنت مع قرار التخلي في أواخر سبتمبر 1994 على نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية "Fixing" بداية من 1994/10/01.

تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعيا، لكن سرعان ما أصبحت يومية². يتم من خلالها عرض المبلغ المتاح

¹ بلعوز بن علي المحاضرات في النظريات والسياسات النقدية" الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص:216.

² هي: الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الدولار الكندي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الجنيه الإسترليني، الليرة الإيطالية، اليسنا الإسباني، الكورون الدانماركي، الكورون النرويجي، الين الياباني، فلوغين الهولندي، الشيلق النمساوي، انظر: محمد رائل "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم" مرجع سبق ذكره، ص: 244.

من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (دولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، وفي بداية كل حصة للتثبيت للتثبيت يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية الإقتصاد الوطني وكذا وضعية الإقتصاد العالمي. وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 1995/12/32، أي دام هذا النظام خمسة عشرة شهرا. وفي نفس الوقت تعتبر بمثابة مرحلة انتقالية قبل الوصول إلى وضع سوق ما بين البنوك أو السوق البينية.

4. سوق الصرف البينية: كان من نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر فكان لا بد من ترك المجال لسوق الصرف البينية في تحديد قيمة الدينار. وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة، وانطلق نشاطه رسميا في 1996/01/02، وتتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي:¹

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة.
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل.

¹ A. Hlouani "le marché interbancaire des changes en Algérie" média-bank, n°24 juin-juillet 1996. p:5. 2 Abdelouahab keramane "Présentation du marché interbancaire des changes " www.bank-ofalgeria.dz/marcheintl.htm, au 29/04/2005.

- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البيئية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري منذ 1994.

أبرمت الجزائر اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 16/04/1994 الذي اقتضى تخفيض لعملتها عن 40 ، 17 %، أقره مجلس النقد والقرض 14/04/1994 ، وذلك بغية تقليص الفجوة بين السعر الرسم والسعر الموازي و كذا زيادة الصادرات.

وقد وصلت عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار جزائري، وتخفيض قيمة الدينار هذه، لم يكن لها أدى تأثير على زيادة الصادرات وبالتالي فان الحجة ضعيفة نسبيا لأن الجزائر لا تزال تحت تأثير ريع قطاع المحروقات والمتغيرات الخارجية. ويتضح من خلال الجدول التالي أن الدينار الجزائري قد عرف انخفاضا تدريجيا بعد سنة 1994 إلى أن استقرت قيمته بعد سنة 2002 في حدود 72 دج مقابل الدولار الأمريكي.

جدول رقم 01 : تطور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1994-2007)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
دج مقابل الدولار	42,8930	52,1750	56,1860	58,4140	60,3530	69,3140	75,3430
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دج مقابل الدولار	77,8200	79,7230	72,6130	72,6140	73,3627	72,6464	69,3656

المصدر: الفترة (1994-2004) صندوق النقد العربي، أما الفترة (2005-2007) بالاعتماد على بنك الجزائر

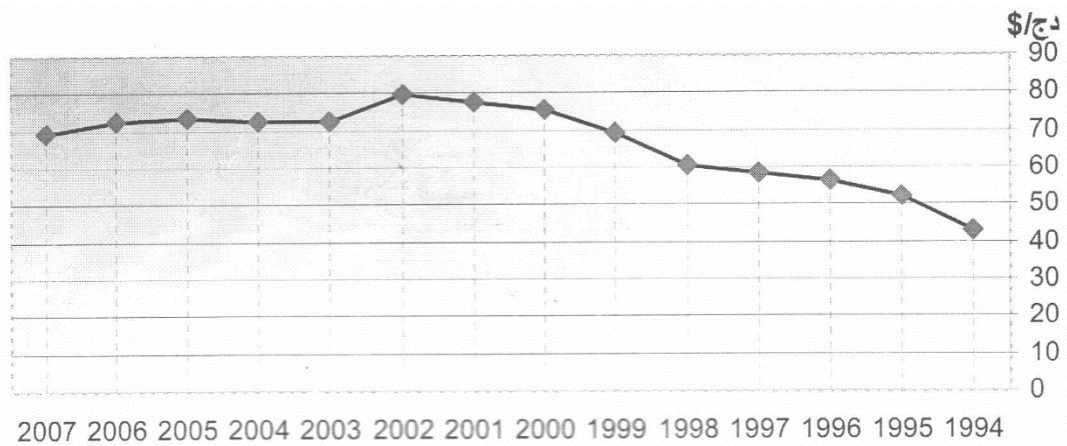
يتبين من خلال الجدول السابق أن الدينار الجزائري قد عرف مرحلتين رئيسيتين بعد سنة 1994:

1. المرحلة الأولى (1994-2002): فبالرغم من التخفيض الكبير الذي عرفه الدينار الجزائري سنة 1994 باتفاق مع صندوق النقد الدولي، فقد عرفت هذه المرحلة انخفاضا أو بالأحرى تخفيضا تدريجيا للدينار أمام الدولار الأمريكي، إذ انتقلت قيمته من 42,89 دج مقابل واحد دولار أمريكي سنة 1994 إلى 69 ، 31 دج سنة 1999، ليواصل الانخفاض سنة 2000 إلى 75,34 دج، أي بنسبة

8,7 % مقارنة بسنة 1999، ليصل الانخفاض إلى أعلى مستوى له سنة 2002 بقيمة 72، 79 دج.

2. المرحلة الثانية (2003-2007): وهي مرحلة الإستقرار النسبي للدينار الجزائري أمام الدولار في حدود 72 دج مقابل واحد دولار بعدما قفز وارتفع (انخفض سعر صرفه) من قيمة 79,72 دج سنة 2002 إلى 72 ، 61 سنة 2003، ويرجع ذلك أساسا إلى عمل السلطات النقدية للمحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار والأورو، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تطور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1994-2007).

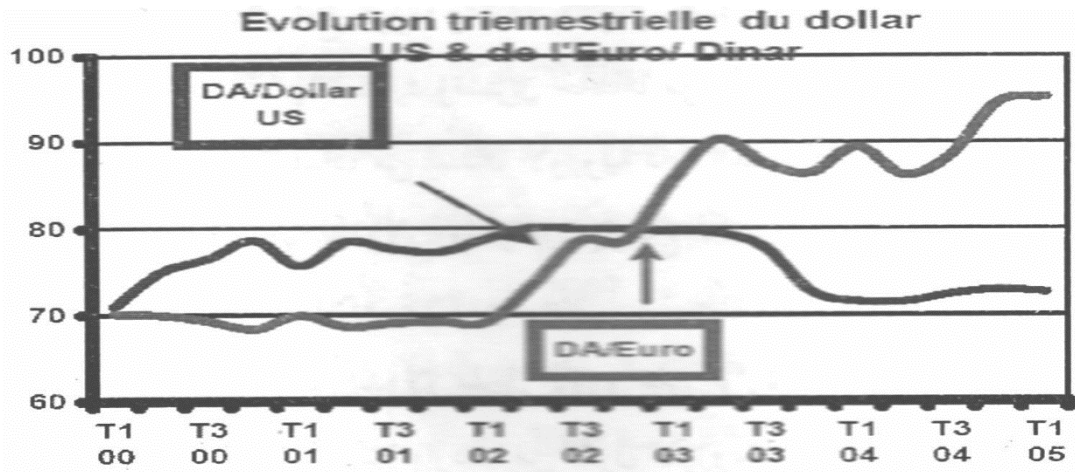


المصدر: من إعداد الطالب بناء على أرقام

وفي آخر تقرير لبنك الجزائر حول وضعية الاقتصاد الجزائري تشير الأرقام الخاصة الى بلوغ متوسط سعر الصرف الرسمي السنوي 73,84 دينار في وقت قدر متوسط سعر الصرف الرسمي السنوي (الموازي) ما بين 77 و 79 دينار لكل دولار وبالرغم من أن هذا الفارق يبدو غير كبير إلا أنه لازم تبعية السوق الرسمي للسوق الموازي.¹

ويبدو من خلال الشكل التالي أن قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي قد عرفت اتجاهها معاكسا تماما أمام الأورو بعد سنة 2003.

الشكل رقم 02: تطور قيمة الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي والأورو.



فقد عرفت سنة 2003 ارتفاعا في قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار مقارنة بسنة 2002، و واصل انخفاضه أمام الأورو، لتصل عدد وحدات الدينار مقابل الأورو إلى 89,64 دج سنة 2005 ثم إلى 94,99 دج سنة 2007.

المطلب الثالث: أثر انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري

عادة ما تكون الوضعية الاقتصادية الحقيقية لكل بلد محل جدل، على الأقل من ناحية المني المتوخاة لتحقيق هذه المهمة، ككيفية استغلال الإحصاءات المتوفرة (وهنا تطرح مشكلة

¹ زين العابدين جبارة "الدفع باليورو آخر صيحة في بعض المطاعم والمحلات" تاريخ النشر: 27 / 08 / 2007، على الموقع الإلكتروني: <http://www.echoroukonline.com/modules.php?name=News&file=article&sid=10519>

تجانس التقييم وتقلب عملة التقييم الإحصائي لكل بلد) وتقييم مناخ الأعمال في كل دولة، ولكن ما مصداقية المؤشرات التي توفرها المصادر المختلفة في دولة ما بعملة غير مستقرة، خاصة إذا كانت إنخفاضا مستمرة. وفي حقيقة الأمر مؤشرات عن الإقتصاد الجزائري بعملة تعرف تدهورا مستمرة يع أمرا مضللا وأرقامها مبالغ فيها نوعا ما إذا ما تم تقييمها مع تثبيت سعر صرف السنة أساس أو بعمل أخرى، خاصة العملة الأوروبية. وسنحاول من خلال هذه الدراسة توضيح الفرق بين القيمة الاسمية الأرقام وإحصائيات بعملة تعرف إنخفاضا مستمرا وهي الدولار الأمريكي، وبين القيمة الحقيقية لمن الإحصائيات إما بتثبيت سعر صرف الدولار في سنة أساس عادية، أو بتحويل الأرقام والإحصائيات من الدولار إلى الأورو .

الفرع 1: تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري الجزائري.

إن الجزائر تتبع بترولها وغازها بالدولار كعملة دولية، بتحري كما المبادلات الواسعة باتفاق بين جميع الأطراف، ولكنها تستورد وتشتري حاجاتها من المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية وغير ذلك من ضروريات الاقتصاد، من البلدان الأوروبية ذات العملة الغالية "الأورو" بنسبة كبيرة بالمقارنة مع البلدان التي تتبع بضائعها بالدولار. ونظرا إلى الإتساع الكبير في الفارق بين العملتين، فإن الجزائر تتكبد خسائر تزيد على مئات الملايين من الدولارات.

أولا: تأثير إنخفاض الدولار مقابل الأورو على الواردات الجزائرية.

تؤمن الجزائر غالبية وارداتها من الدول الأوروبية، كما تزداد قيمة هذه الواردات كل سنة، حيث وصلت خلال السنوات الأخيرة بين 60 و 70 % من إجمالي الواردات، وشكلت المواد الغذائية والسلع الصناعية والمعدات والآلات غالبية الواردات. وقد بلغت المواد الغذائية حوالي 17,59 % كنسبة من الواردات الإجمالية خلال عام 2007، في حين بلغت التجهيزات الصناعية والإنتاج نصف المصنع نسبة 36,28 % و 25,21 % على التوالي خلال نفس العام.

ويلعب القرب الجغرافي بين الجزائر وأوروبا دورا كبيرا في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية، غير أن هذا الواقع يؤثر كثيرا على فاتورة الواردات نظرا لارتفاع قيمة الأورو في مقابل الدولار فمن خلال الجدول التالي نلاحظ أن كلفة الواردات التي يتم دفع قيمتها بالأورو أكبر مما هي، إذا ما تم تقييمها بالدولار منذ سنة 2003.

جدول رقم 02 : تطور الواردات في الجزائر من منطقة الإتحاد الأوروبي بعمليتي الدولار والأورو خلال الفترة 2000-2007.

السنة	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
قيمة الواردات من منطقة الإتحاد الأوروبي بالأورو	10261	8949	8903	8138	7339	7082	6558	5713
معدل النمو %	14.66	0.51	9.40	15.61	0.60	7.99	14.79	-
سعر صرف الدولار بالأورو	0.722	0.763	0.791	0.806	0.885	1.052	1.111	1.087
قيمة الواردات من منطقة الإتحاد الأوروبي بالدولار	14212	11729	11255	10097	7954	6732	5903	5256
معدل النمو %	21.17	4.21	11.47	26.94	18.51	14.04	12.30	-

المصدر: من إعداد الطالب الإعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات

ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار منذ سنة 2003 بالخصوص بمعدل يتراوح بين 1,10 دولار إلى 1,48 دولار مقابل واحد أورو كأعلى حد قياسي تسجله العملة الأوروبية نهاية 2007، أضحي يمثل د عبئا يتمثل في ارتفاع كلفة الواردات الجزائرية من منطقة الإتحاد الأوروبي، فمن خلال الجدول أعلاه

نلاحظ أنه منذ سنة 2003، أي مع إنخفاض قيمة الدولار، نلاحظ أنه كلما زاد انخفاض الدولار أمام الأورو، كلما ازداد الفرق بين التقييمين، وبالتالي فإن تكلفة الواردات بالأورو أكبر مما هي عليه. فمثلا ما تم استيراده من منطقة الإتحاد الأوروبي خلال عام 2007 قدر بعملة الأورو بقيمة 10261 مليون أورو، أي بمعدل نمو بلغ 14,66 % عن سنة 2006، في حين بلغ بالدولار الأمريكي ما قيمته 14212 مليون دولار، وبمعدل نمو بلغ نسبة 21، 17 % عن سنة 2006 أي أن تكلفة الواردات التي يتم دفعها بالأورو زادت بنسبة أكبر مما هي عليه نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تقليص

الفائض في الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على الميزان الجاري الذي يعتبر أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات.

الفرع 2 : تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو على الصادرات الجزائرية

ليس هناك تأثير مباشر للأورو على الصادرات الجزائرية باعتبار أن 97 % من إجمالي الصادرات عبارة عن محروقات، وهي مسعرة بالدولار الأمريكي، وهذا ما يمثل نحو نصف الناتج المحلي للبلاد وأكثر من ثلاثة أرباع الإيرادات الضريبية للدولة، لكن التطور المستمر للعملة الأوروبية الدولار نظرا لعوامل مرتبطة بتطور الاقتصاد الأمريكي الذي يتجه نحو الانكماش وتواضع وتيرة الاقتصادي، و تبعات ارتفاع العجز في الموازنة التي تجاوزت الرقم القياسي ب 600 مليار دولار ضوء هذه التطورات، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصادات المرتبطة ع ضوا - الخارجية معدلات نسبة مطلقة، الأكثر تأثرا من هذا الارتفاع المستمر للعملة الأوروبية مقارنة بالي الأمريكية الدولار. بالتالي هذا يحد من ارتفاع القدرة الشرائية لعائدات الجزائر النفطية الى ته اي الأمريكي. وحتى تكون الدراسة أكثر دقة ستحاول من خلال الجدول التالي الإقتصار على الصادر قطاع المحروقات كوما تسعر بنسبة 100% بالدولار الأمريكي، أما الصادرات خارج قطاع المعروف فقد تسعر بالدولار أو بأي عملة أخرى، لذا سيتم فصلها في حالة خاصة عن الحالة الأولى.

الجدول رقم 03: تطور صادرات قطاع المحروقات في الجزائر بالقيمة الجارية والقيمة الثابتة للدولار مقابل الأورو خلال الفترة 2007-2000.

المليون دولار & بالمليون أورو

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيمة الصادرات من قطاع المحروقات بسعر الدولار الجاري..(1)	21419	18484	18091	23939	31302	45094	53429	58206
سعر صرف دولار 7 أورو	1.087	1.111	1.052	0.885	0.806	0.791	0.763	0.722
نسبة التغير في قيمة الدولار بالنسبة السنة الأساس 2003 (%)	22,82	25,53	18,87	-	8,92	10,62	13,78	18,42
قيمة الصادرات من قطاع المحروقات بسعر الدولار الثابت..2	16531	13765	14677	23939	34094	49883	60791	68927
الفرق بين 1 و 2	4888	4719	3414	0	2792	-4789	-7362	-10721
قيمة الصادرات من قطاع المحروقات بـ €	23288	20536	19032	21186	25229	35669	40766	42025

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات C.N.I.S

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن العائدات المتأتية من صادرات قطاع المحروقات والتي تكون عادة بالدولار في انخفاض مستمر كلما انخفض الدولار أمام الأورو، فرضا لو بقي الدولار مستقرا عند قيمة 0,885 أورو كما في سنة الأساس 2003 * وكانت قيمة الصادرات النفطية كما هي عليه فإن قيمتها بسعر صرف الدولار الثابت تكون أكبر مما هي

* يتم اختيار سنة الأساس على أساس أنها سنة عادية خالية من الكوارث الطبيعية والبشرية، وبما أن فترة الدراسة هذا الموضوع غلب عليها انخفاض الدولار مقابل الأورو، لذلك لا بد أن تكون هذه السنة تعرف بداية انخفاض الدولار عن الأورو لا أن يكون مرتفعة عنه، وتعتبر سنة 2002 سنة بداية انخفاض الدولار، غير أنها سنة غير عادية نتيجة الأزمات السياسية التي عرفت الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أحداث 11 سبتمبر 2001، قمنا باختيار سنة 2003 كسنة أساس كونها سنة تعرف بداية انخفاض الدولار الأمريكي وهي سنة بعيدة نوعا ما عن الأزمة السياسية.

عليه ، فمثلا قيمتها سنة 2004 بسعر الدولار الثابت عند 0,885 اورو تقدر بـ 34094 مليون دولار بدلا من 31302 مليون دولار ، أي بفارق يقدر بـ 2792 مليون دولار . كما نجد أن العائدات النفطية أقل مما هي عليه عند تحويلها من الدولار إلى الأورو، فمثلا نجد أن نسبة النمو في الصادرات من قطاع المحروقات بلغت 8,94 % خلال سنة 2007 مقارنة مع سنة 2006 بالدولار الأمريكي، في حين بلغت النسبة 3,08 % فقط خلال نفس الفترة بالعملة الأوروبية الأورو .

أما فيما يتعلق بالصادرات خارج قطاع المحروقات، فقد عرفت تحسنا مستمرا في معدل نموها بالدولار الأمريكي، إلا أن هذا النمو كان بوتيرة أقل إذا ما تم تقييمه بالأورو .

المبحث الثاني: أهم شركات إعادة التأمين في الجزائر

أولا: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR

تعتبر إحدى الشركات الكبرى لقطاع التأمين في الجزائر، نشأت عام 1963 وكانت مكلفة بالمراقبة من خلال التنازل القانوني حيث كانت تلزم مختلف الشركات التي تزاول نشاطها في الجزائر أن تتنازل عن حجم الأقساط بنسبة 10 % لصالح الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR .

وفي 1975 تنازلت عن نشاط إعادة التأمين إلى الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR في 1985 تنازلت عن محفظتها في فرع النقل إلى الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT و في إطار إعادة هيكلة نشاطها أصبحت تختص بالتأمين عن الأخطار الصناعية . وفي سنة 1989 ومع إلغاء قانون التخصص والانتقال إلى الاستقلالية ، عملت الشركة من جديد على تنويع محفظتها (النقل، السيارات، تأمين الأشخاص) .

وفي 1995 تنازلت عن محفظتها في فرع القرض الموجه للتصدير إلى الشركة الجزائرية للتأمين وضمن الصادرات CAGAX .

الرأسمال الاجتماعي انتقل من 500 مليون دج سنة 1994 إلى 2 مليار دج ثم 2.7 مليار دج؛ سنة 1998.

- شبكة توزيع الشركة 5 فروع جهوية و 77 وكالة، أما الغير مباشرة 39 وكلاء عاما.
- عدد العمال 1737 عام، سنة 1969 ، 1636 إلى 1964 عام سنة 1998 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى ذهاب عدد من المتعاقدين في حين تصل إنتاجية كل عامل إلى 2.5 مليون دج".¹

ثانيا: الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR

بدأت الشركة نشاطها في 1975 قصد تحقيق المهام التالية:²

- المساهمة في تطوير السوق الوطنية لإعادة التأمين من خلال ارتفاع قدرتهم على الاحتفاظ ب:

- ترقية التعاون الدولي والإقليمي في مجال إعادة التأمين؛
- رأسمال الشركة يقدر حاليا 2000 مليون دج؛
- عدد العمال انتقل من 28 عام في 1975 إلى 101 في 1985 إلى 115 عام في 1990 وحاليا 112 عام؛

شركات إعادة التأمين الأخرى

ثالثا: Trust Alegria

هي شركة للتأمين وإعادة التأمين مختلطة ج ا زيرية بحرينية قطرية تساهم فيها البحرين بحصة 60% وقطر بحصة 5% أما حصة الجزائر فتتقسمها كل من CAAR ب 17.5% والشركة المركزية لإعادة التأمين CCR ب 17.5% .

رابعا: الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR

1 WWW.CAAR.COM.DZ PAGE CONSULT :3 :00h le 06/05/2015

2 WWW.CCR.COM.DZ.Page consult :3 :00h le 06/05/2020

اعتمدت في 5 أوت 1998 لتباشر مختلف عمليات التأمين ب أ رسمال اجتماعي 450 مليون دج وتضم شبكة توزيع ب 25 وكيلا عاملا".¹

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل أشرنا إلى نظام الصرف المتبع في الجزائر وشركات إعادة التأمين في الجزائر ودراسة قياسية لأثر سعر الصرف على عمليات إعادة التأمين، وذلك باستخدام الأساليب الكمية للإقتصاد القياسي بهدف الوصول إلى أفضل نموذج لأثر التغيرات أسعار الصرف وعلى عمليات إعادة التأمين، تمكنا من خلال التحليل القياسي الوصول إلى أفضل نموذج في وجهة نظرنا، بحيث أن أثر تغيرات سعر الصرف على عمليات إعادة التأمين في الجزائر تؤثر على الواقع الاقتصادي، مما يجعل الحكومة الجزائرية تعطي الموضوع أهمية بالغة .

¹ WWW . Startimes. Com/?t. 289982. Page consulte le 06/05/2020, 14 : 00

خاتمة

خاتمة:

لقد أظهرت هذه الدراسة أن إعادة التأمين يلعب دوراً هاماً في التخفيف من بعض المخاطر التي تعيشها مختلف الأنشطة الاقتصادية، هذه الرؤيا اتضحت من خلال الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بواسطة نظام تحمل المخاطر، بحيث تتعهد شركات إعادة التأمين بتعويض المؤمن لهم عن التبعات المالية جزءاً تحقق حدث معين ومتفق عليه في العقد.

في حين قد تواجه شركات التأمين أخطار تفوق قدراتها المالية، فيؤدي بها ذلك إلى اللجوء إلى عمليات إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين التي تعتبر هذه الأخيرة ذا أهمية كبيرة في مواجهة التزامات شركات التأمين، خاصة تلك الشركات التي تقبل الاكتتاب للأخطار كبيرة وعالية القيمة.

وعليه وحتى تتمكن شركات التأمين من الاستمرار والمتابعة تقبل الاكتتاب لأخطار كبيرة إلا أنها تلجأ إلى إعادة التأمين لاقتسام تلك الإلتزامات.

أولاً: نتائج البحث:

لقد أظهر هذا البحث العديد من النتائج التي جاءت وفق سياق منهجي، سنسوقها على النحو التالي:

(1) النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لقد جاء الفصل الأول عموميات حول تغيرات سعر الصرف وعمليات إعادة التأمين وما صاحبه من تعريف، وظائف، وأهمية ويمكن أن نلخص نتائج الفرضية الأولى كما يلي:

يكون هناك تأثير كبير على شركات إعادة التأمين عندما يكون هناك تغير في سعر الصرف.

- سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس.

(2) أما بالنسبة للفرضية الثانية: التي نقول، تلجأ شركات التأمين إلى إعادة التأمين للتخفيف من التزاماتها وزيادة طاقتها الإكتتابية فإنه يمكن تلخيص نتائجها كالتالي:

- لشركات التأمين عدة التزامات ولا يمكن أن تتحملها لوحدها.
- إذا أرادت شركة التأمين زيادة عقودها التأمينية مع المؤمن لهم وتحقيق قانون الأعداد الكبيرة يجب اللجوء إلى إعادة التأمين.

ثانيا: التوصيات:


بناء على ما سبق، ومن خلال اختبارنا لصحة الفرضيات السابقة فإننا ندعو إلى ما يلي:

- ✓ تشجيع إعادة التأمين في كل المجالات.
- ✓ تشجيع إعادة التأمين خاصة بالنسبة للشركات التي تقبل الاكتتاب بالأخطار الكبرى.
- ✓ نشر ثقافة إعادة التأمين التي ضلت مجهولة للكثير رغم أهميتها.

ثالثا: آفاق البحث: انطلاقا من هذا البحث فقد تراءت لنا جملة من المواضيع التي يمكن

أن تشكل آفاق مستقبلية تتمثل فيما يلي:

- أثر إعادة التأمين على الهيكل المالي لشركات التأمين.
- أثر تغير سعر الصرف على شركات إعادة التأمين في الجزائر.



قائمة المصادر والمراجع

. موسى سعيد مطر، سعر الصرف، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية
2007

عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية،
2000، ص113.

عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج احتلال ميزان المدفوعات، دار
النهضة مصر، ص112.

. سلمى دوحى، دار التامين، دار النهضة، بيروت 2008.

عيسى محمد غزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية، المطبوعات الجامعية،
الجزائر، العدد 23، نوفمبر 2003، ص15.

حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء للنشر، ص87.
عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات
الجامعية، الجزائر، طبعة 2006، ص 103.
أحمد عادل حفيش.

Dominique philon, le taux de change, 3eme edition, paris, -
2001, p35

موسى سعيد حطر.

سلمى دوحى، مرجع سابق، ص05.

مينة دوقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، رسالة ماجستير في
العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص41.

زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر،
الاسكندرية، مصر 2003.

سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة
الماجستير، جامعة تلمسان 2010-2009.

عرفان تقي الحسن، التمويل الدولي، دار محلاوي، ط1، عمان، 1999.
بسمة موزي.

- سامي عفيفي حائر، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية للنشر، مصر،
1987.
- بهاء بهيج شكري، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة الأردن، 2008.
- محمد الصالح الصدفي، التأمين ورياضياته، دار النهضة العربية، بيروت، 1973،
ص 256.
- رمضان أبو السعود، (أصول التأمين)، الطبعة الثانية، دار المطبوعات الجامعية،
الاسكندرية، 2000، ص45.
- نبيل محمد مختار، إعادة التأمين، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، 2005، ص02.
- محمد رقيب المصري، التأمين وإدارة الخطر، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،
2009، ص 309.
- عرفات ابراهيم، إدارة التأمين والمخاطر، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان 2011،
ص 91.
- بهاء بهيج شكري، إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 32.
أسامة عزمي سلام، أشطيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر
والتوزيع، عمان 2009، 170.
- خالد راغب الخطيب، التأمين من الناحية المحاسبية والدقيقة، دار كنوز للنشر والتوزيع
عمان، 2009، ص79.

ثناء محمد طميعة، محاسبة شركات التأمين، مرجع سبق ذكره، ص 78.

أسامة عزمي سلام، إدارة الخطر والتأمين، مرجع سبق ذكره، ص 170.

علي محمد يدوي، التأمين دراسة تطبيقية، الطبعة الثانية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص 160.

نبيل محمد مختار، (إعادة التأمين)، مرجع سبق ذكره، ص 12.

محمد حسام لطفي، (الأحكام العامة لعقد التأمين)، دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي، الطبعة الثانية، دار الجامعية للنشر والطباعة الأردن، 1990، ص 17.

نبيل محمد مختار، (إعادة التأمين)، مرجع سبق ذكره، ص 13.

A. Hlouani "le marché interbancaire des changes en Algérie"

média-bank, n°24 juin- juillet 1996. p:5. 2 Abdelouahab

keramane "Présentation du marché interbancaire des changes "

.www.bank-ofalgeria.dz/marcheintl.htm, au 29/04/2005

.132 -

زين العابدين جبارة "الدفح باليورو آخر صيحة في بعض المطاعم والمحلات" تاريخ

النشر: 27 / 08 / 2007، على الموقع

الإلكتروني:

[http://www.echoroukonline.com/modules.php?name=News&file=arti](http://www.echoroukonline.com/modules.php?name=News&file=article&sid=10519)

cle&sid=10519

WWW.CAAR.COM.DZ PAGE CONSULT :3 :00h le 06/05/2020

WWW.CCR.COM.DZ.Page consult :3 :00h le 06/05/2020

WWW . Startimes. Com/?t. 289982. Page consulte le

06/05/2020, 14 : 00



فهرس

الموضوعات

الصفحة	الموضوع
ب	مقدمة
5	الفصل الأول: عموميات حول أثر تغيرات سعر الصرف وعمليات إعادة التأمين
6	تمهيد
7	المبحث الأول: تغيرات أسعار الصرف ومخاطرها
7	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
7	فرع 1: تعريف سعر الصرف وصيغته
10	فرع 2: أنواع سعر الصرف
11	المطلب الثاني: محددات ووظائف سعر الصرف
11	فرع 1: محددات سعر الصرف
12	فرع 2: وظائف سعر الصرف
13	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول عمليات إعادة التأمين
13	المطلب الأول: نشأة ومفهوم عمليات إعادة التأمين
13	الفرع 1: نشأة وتطور عمليات إعادة التأمين
15	الفرع 2: تعريف عمليات إعادة التأمين
17	المطلب الثاني: العناصر الأساسية في عمليات إعادة التأمين
18	المطلب الثالث: المبادئ القانونية لإعادة التأمين
21	المطلب الرابع: وظائف وأهمية إعادة التأمين
21	فرع 1: وظائف إعادة التأمين
23	فرع 2: أهمية عمليات إعادة التأمين
24	خاتمة الفصل الأول
25	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف على عمليات إعادة التأمين في الجزائر
26	مقدمة الفصل الثاني
27	المبحث الأول: نظام الصرف المتبع في الجزائر
27	المطلب الأول: تطور نظام الصرف في الجزائر

30	المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري منذ 1994
32	المطلب الثالث: أثر انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو على الاقتصاد الجزائري
33	الفرع 1: تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري الجزائري
35	الفرع 2 : تأثير انخفاض الدولار مقابل الأورو على الصادرات الجزائرية
37	المبحث الثاني: اهم شركات إعادة التأمين في الجزائر
37	أولا: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR
38	ثانيا: الشركة المركزية للإعادة التأمين CCR
38	ثالثا: Trust Alegria
38	رابعا: الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين CIAR
39	خاتمة الفصل الثاني
41	خاتمة
45	قائمة المصادر والمراجع
50	فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

B